

Distr.: General
14 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والعشرون

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة
والعدالة الجنائية

التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٥/١٩، المعنون "التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي". وهو يتضمَّن عرضاً موجزاً للعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المجالات المشمولة بالقرار المذكور، ولا سيما في مجال دعم إحداث خدمات مستدامة على الصعيد العالمي لعلم التحليل الجنائي، وتشجيع وتيسير إقامة وإدامة الشبكات الخاصة بعلم التحليل الجنائي، وتعزيز عمل مختبرات علم التحليل الجنائي الوطنية وتوطيد قدراتها وكفاءتها التقنية. ويبيِّن التقرير أيضاً أهمية إذكاء الوعي وتكثيف التعاون بين مقدِّمي الخدمات والعلماء في مجال التحليل الجنائي ويقترح مجالات للتآزر في إطار علم التحليل الجنائي بوجه عام من أجل ضمان تبادل عالمي فعّال للخبرات والمعلومات في هذا المجال.

* E/CN.15/2012/1



أولاً - مقدمة

١ - تشكّل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مصدر قلق متزايد، ولا سيما الأثر البالغ للاتجار غير المشروع على السلام والأمن والتنمية والحوكمة وسيادة القانون والصحة العمومية وحقوق الإنسان. وتستلزم مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تعاوناً دولياً يتخذ أشكالاً شتى في مجال التحليل الجنائي، من بينها أنشطة المساعدة التقنية، وتنفيذ عمليات عبر الحدود، وتبادل بيانات التحليل الجنائي والإقرار بالدور التكاملي لمقدمي خدمات علم التحليل الجنائي والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن الجهود الثنائية الأطراف التي تبذل من أجل اتباع نهج شامل ومجدٍ من حيث التكلفة.

٢ - ولقد أكد الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (الباب الثاني-ألف من الوثيقة A/64/92-E/2009/98)، اللذان اعتمدا خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، وكذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٦٤، على أن "بذل جهود مستمرة ودؤوبة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تستند إلى فهم أفضل للمشكلة، من خلال دراسة القرائن العلمية وتقاسم الخبرات وبيانات التحاليل الجنائية والمعلومات، هو عامل أساسي في منع تسريب السلائف وسائر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية التي تستخدم في إنتاج وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، على نحو غير مشروع". كما تدعو خطة العمل الدول الأعضاء إلى تعزيز الأطر الخاصة بتبادل معلومات التحاليل الجنائية الرفيعة النوعية والموثوقة فيما بين أجهزة مكافحة المخدرات وسلطات الجمارك وسلطات الشرطة، من خلال سبل عدّة منها، حسب الاقتضاء، مختبر التحاليل الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٦١ المعنون "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية" مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن يقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تطلب الدعم في إنشاء أو تعزيز قدراتها العلمية والمتعلقة بالأدلة العدلية، وأن يعزّز تكامل الدعم العلمي المقدم إلى الأطر والتشريعات والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة المخدرات.

٤ - وأقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأول مرة في قراره ٢٢/٢٠٠٩ بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات غير المخدرات من مجالات التحليل الجنائي، من خلال طلبه إلى المكتب القيام بتجميع وإعداد ونشر مواد علمية

أو متعلقة بالتحليل الجنائية أو غيرها من المراجع، لأجل موظفي إنفاذ القانون وسلطات النيابة العامة بغية تعزيز خبرتها وقدرتها في مجال منع ومكافحة جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية.

٥- كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٥/٢٠١١ المكتب لكي يتعاون مع غيره من المنظمات الدولية العاملة في مجال التحليل الجنائية، بما فيها الاتحاد الدولي للاتصالات وفريقه الدراسي الرائد المعني بإدارة شؤون الهوية، ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الطيران المدني الدولي، في مجالات من قبيل وضع معايير تقنية للوثائق وفحص الوثائق المزيفة فحصاً تحليلياً جنائياً وتجميع بيانات يمكن استخدامها في تحليل الأنماط ومنع الجرائم المتصلة بالهوية.

٦- وتقرّ الدول الأعضاء بأنّ علم التحليل الجنائي هو جزء لا يتجزأ من نظم العدالة الجنائية الفعالة على الصعيد العالمي وبأنه ليس مجرد تحليل متخصصة وفحوص تُجرى داخل المختبر. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة، في قرارها ٥/١٩ المعنون "التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي"، على أهمية بيانات التحليل الجنائي في إنفاذ القانون والاستخبارات الجنائية، وأكدت كذلك على الدور الذي تؤديه الشبكات الإقليمية القائمة ورابطات معاهد علم التحليل الجنائية ورابطات المهنيين في الارتقاء بنوعية علم التحليل الجنائي على المستوى الإقليمي.

٧- ودعت اللجنة في قرارها ٥/١٩ إلى التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي عن طريق ما يلي:

(أ) تشجيع مؤسسات علم التحليل الجنائي ودعمها لكي تشارك مشاركة فعّالة في الشبكات الإقليمية كوسيلة لإقامة خدمات مستدامة في جميع أنحاء العالم في مجال التحليل الجنائي؛

(ب) استكشاف طرائق مبتكرة لضمان زيادة الفعالية في تبادل الخبرة والمعلومات في مجال التحليل الجنائي في جميع أنحاء العالم؛

(ج) تعزيز إقامة وتحديث مختبرات التحليل الجنائي الوطنية، بما في ذلك تعزيز التعليم والتدريب.

٨- وطلبت اللجنة من المكتب في القرار ٥/١٩ نفسه أن يستكشف مجالات التآزر بين دعمه التقليدي للعمل الذي تضطلع به مختبرات تحليل العقاقير ومؤسسات علم التحليل الجنائي بصورة أعمّ.

٩- ويقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً للعمل الذي اضطلع به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التحليل الجنائي، ولا سيما في مجال التعاون الدولي. وهو يشرح جوانب التآزر بين العمل التقليدي الخاص بالتحليل الجنائي الذي يضطلع به المكتب في مجال مراقبة المخدرات والولايات الجديدة فيما يتصل بالتحليل الجنائي بوجه أعم. ويبرز التقرير تكثيف الأنشطة التي يقوم بها المكتب بغرض إتاحة خدمات جيدة النوعية في مجال علم التحليل الجنائي والحصول عليها واستخدامها على الصعيد العالمي دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة والإرهاب. كما يقدم التقرير لمحة عامة عن فوائد التعاون وتحدياته، ولا سيما في ما يخص التنسيق على الصعيد الدولي، من أجل تيسير تبادل البيانات والمعلومات الأخرى بشأن التحليل الجنائي على النطاق العالمي. ويتطرق لمسألة تنسيق الخبرات في مجال التحليل الجنائي ويقترح طرائق مبتكرة لتعزيز الخدمات في هذا المجال على صعيد العالم ككل.

ثانياً- تنفيذ قرار اللجنة ١٩/٥

١٠- يتيح علم التحليل الجنائي قاعدة قرائن موضوعية من أجل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بصورة فعالة، وهو يستلزم تعاون عدد من المؤسسات والدوائر والمهنيين. ويشمل ذلك مختبرات التحليل الجنائي الوطنية وغيرها من المؤسسات التي تدعم تدابير كل من أجهزة إنفاذ القوانين والخدمات الصحية للتصدي لتعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها، والجريمة والإرهاب.

١١- ويسترشد المكتب في ما يتخذه من تدابير استراتيجية في مجال التحليل الجنائي لمكافحة الجريمة والمخدرات بالولايات المنوطة به، وبنفس المبادئ الرامية إلى تحسين القدرة العلمية وقدرة التحليل الجنائي لدى الدول الأعضاء من أجل الامتثال للمعايير المقبولة دولياً، فضلاً عن دعم استخدام المعلومات العلمية والبيانات المختبرية في أنشطة التعاون بين مختلف الأجهزة وفي إطار العمليات الاستراتيجية ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

١٢- ويرتبط الدعم العلمي الشامل الذي يقدمه المكتب ارتباطاً مباشراً بتنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات الدولية الثلاث، وهي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢^(١) واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١^(٢) واتفاقية الأمم

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨^(٣) وفي الوقت الراهن، تدعم التدابير الاستراتيجية المتخذة للتصدي لحالة الجريمة في العالم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها،^(٤) مع التركيز على إدارة مسرح الجريمة والتحليل الجنائي للوثائق، فضلاً عن استخدام العنصر الأخير في منع الجرائم المتصلة بالهوية.

١٣- ويتيح الدعم الذي يقدمه المكتب في مجال علم التحليل الجنائي تطوير قدرات مختبرات التحليل الجنائي الوطنية وتحسين أداؤها؛ ووضع المعايير وأساليب العمل لضمان استخدام النتائج العلمية استخداماً فعالاً دعماً للعدالة الجنائية وإنفاذ القوانين والنظم الصحية والتشريعية؛ وكذلك الخروج ببيانات جيدة في مجال التحليل الجنائي وتبادلها على الصعيد العالمي لزيادة الدقة في تحليل الاتجاهات بغية ضمان فعالية التدابير المتخذة.

١٤- وفي هذا الصدد، يعمل المكتب من أجل تعاون دولي دائم في مجال التحليل الجنائي، وذلك عن طريق تعزيز نقل الخبرات المتخصصة في المجال التقني وفي مجال التحليل الجنائي من الدول الأعضاء التي لديها موارد كافية إلى الدول التي تحتاج إلى مساعدة، مما يساعد على تضيق الهوة التكنولوجية ويزيد من توافر خبرات التحليل الجنائي اللازمة على نطاق العالم ككل.

ألف- التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي

الشراكة بين الشبكات الإقليمية

١٥- يشمل الدعم الذي يقدمه المكتب، في إطار التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي، التعاون مع التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي، وهو شراكة بين الشبكات الإقليمية للمختبرات الجنائية، وهي تضم في الوقت الحاضر الجمعية الأمريكية لمديري المختبرات الجنائية، والشبكة الأوروبية لمعاهد التحليل الجنائي، وكبار مديري مختبرات التحليل الجنائي في أستراليا ونيوزيلندا، والأكاديمية الإيبيرية-الأمريكية لمعاهد علم التحليل الجنائي والشبكة الآسيوية لعلم التحليل الجنائي.

١٦- وتقرّ الشبكات الأعضاء في التحالف بقيمة التعاون بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بإدارة مختبرات علم التحليل الجنائي والنهوض بهذا العلم في شتى أنحاء العالم. وسيخصص

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(٤) المرجع نفسه، المجلدات ٢٢٢٥ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤١ و ٢٣٢٦، الرقم ٣٩٥٧٤.

الاجتماع المشترك الأول بين المكتب والتحالف الدولي في مجال علم التحليل الجنائي، الذي سينعقد في فيينا يومي ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، لاستعراض أولويات التحالف وتوجهه في تعزيز الدور العالمي لعلم التحليل الجنائي في مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وسيحدد الدور الرائد للتحالف الدولي في الدعوة إلى تنفيذ معايير الجودة المقبولة دولياً في علم التحليل الجنائي والنهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال باتباع أساليب تعاون جديدة.

دعم الشبكات الإقليمية

١٧- يواصل المكتب، بالتعاون الوثيق مع التحالف، تشجيع ودعم إقامة و/أو تعزيز الشبكات الإقليمية لعلم التحليل الجنائي. ويشمل الدعم الذي يقدمه المكتب الإسهام، عند الاقتضاء، في الاجتماعات السنوية التي تعقدها الشبكات.

١٨- ويعزز المكتب، عن طريق الشبكات الإقليمية للتحليل الجنائي، مشاركة المختبرات الوطنية لفحص المخدرات في برنامجه للتعاون الدولي. ويضم هذا البرنامج في الوقت الراهن ما يزيد على ١١٠ مختبرات في ٥٧ دولة عضواً، وهو يتيح للمختبرات المشاركة القيام برصد متواصل لأدائها في تحليل العقاقير على مستوى عالمي. كما يتيح فهجا مستندا للقارئ لتكييف الدعم التقني المقدم للمختبرات.

١٩- وبالإضافة إلى الدعم الذي قدمه المكتب لإنشاء الشبكة الآسيوية لعلوم التحاليل الجنائية في عام ٢٠٠٨، قُدمت مساهمات من أجل توطيد التعاون، وتعزيز الأنشطة الإقليمية، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات، وإتاحة فرص التدريب ومشاركة العلماء في حلقات العمل والمؤتمرات ذات الصلة، وتشجيع مشاركة المختبرات الأعضاء في الشبكة مشاركة فاعلة في برنامج التعاون الدولي التابع للمكتب.

٢٠- وتتضمن الأنشطة الرامية إلى تعزيز الفريق العامل المعني بالمخدرات غير المشروعة التابع للتحالف توفير الدعم التقني في مجال تحليل العقاقير وإتاحة المعايير المرجعية للمواد الخاضعة للمراقبة؛ وتعزيز الإدارة الجيدة للتحليل الجنائي؛ وتدريب العلماء، بطرائق منها المشاركة في الاجتماعات المعنية بالتحري عن المختبرات السرية؛ ورصد المخدرات الاصطناعية عن طريق برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ ورصد الاتجاهات (برنامج "سمارت") التابع للمكتب.

٢١- ومتابعةً للجهود الإقليمية التي يبذلها الفريق العامل الخاص بعلم التحليل الجنائي التابع لمنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، أدى المكتب دوراً

استشاريا في عام ٢٠٠٨، مما أفضى إلى إقامة شبكة الجنوب الأفريقي الإقليمية لعلم التحليل الجنائي بالتعاون الوثيق مع جهاز شرطة جنوب أفريقيا. وواصل المكتب دعمه للشبكة، بما في ذلك دعمه لقبولها عام ٢٠١١ في عضوية التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي.

٢٢- ونظّم المكتب أول حلقة عمل بشأن تبادل المعلومات والخبرات بين مقدمي خدمات التحليل الجنائي في غرب أفريقيا، التي انعقدت في دكاكر يومي ٣ و٤ أيار/مايو ٢٠١١، وحضرها ٢٣ رئيسا لهيئات تقديم خدمات التحليل الجنائي في كل من بنن وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار وغانا وغينيا-بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو. وحددت حلقة العمل المقياس الأولي للتعاون الإقليمي في ميدان علم التحليل الجنائي. واستعان المكتب بالدعم المقدم من الشبكة الأوروبية لمعاهد التحليل الجنائي وشبكة الجنوب الأفريقي الإقليمية لعلم التحليل الجنائي من خلال التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي، في العمل على إقامة شبكة لعلم التحليل الجنائي في غرب أفريقيا.

باء- أساليب التعاون الجديدة

التعاون على تقديم المساعدة التقنية في مجال علم التحليل الجنائي

٢٣- تعتبر المساعدة التقنية في مجال علم التحليل الجنائي عنصرا أساسيا في تعزيز فعالية معالجة المسائل المتصلة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة واتباع نهج مستند للقرائن في تلك المعالجة. ومن شأن الأخذ بنهج استراتيجي قائم على التأزر أن يعزّز فعالية أنشطة المساعدة التقنية واستدامتها. فالتنسيق، مثلا، يساعد على تجنب ازدواجية الجهود ويضمن تقديم المساعدة التقنية بأسلوب استراتيجي محدّد الأهداف ومنظم وفعال. وهو يضمن كذلك استدامة الموارد التي عادة ما تكون محدودة من خلال استخدامها أفضل استخدام ممكن.

٢٤- وفي عام ٢٠١١، نفّذ المكتب والتحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي أول دراسة استقصائية لأنشطة المساعدة التقنية في مجال التحليل الجنائي، استهدفت الوكالات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المنتمية للشبكات الأعضاء في التحالف. وأبرزت الدراسة الاستقصائية أنشطة المساعدة التقنية الجارية، وتخصصات التحليل الجنائي التي تتم معالجتها والبلدان المستفيدة، وحدّدت شبكات التحليل الجنائي ذات الخبرة الخاصة في تقديم المساعدة التقنية. وسيتيح تبليغ هذه المعلومات بانتظام استبانة خبرات محددة، وتجنب و/أو تقليص ازدواجية الجهود والتنسيق الفعّال لأنشطة التعاون التقني.

تنفيذ برامج "التوأمة"

٢٥- "التوأمة" هي آلية للشراكة بين كيانين (جهاز أو فرد على مستوى تكنولوجي متقدم وجهة مستفيدة) لنقل الخبرات يمكن من خلالها المساعدة على النهوض بعلم التحليل الجنائي. ويتوقف الغرض من هذه الشراكة على كلّ من المعرفة والخبرة والموارد والقدرات لدى أفرقة الدعم، والاحتياجات الخاصة للجهات المستفيدة. وتتولى الشبكة الأوروبية لمعاهد التحليل الجنائي تعزيز هذه الآلية التي يمكن تطبيقها على شتى المستويات، بما في ذلك التطبيق في ما بين الشبكات أو بين الشبكات والمختبرات أو في ما بين المختبرات، مع أداء الأجهزة التمكينية دوراً استراتيجياً و/أو تيسيراً.

٢٦- وثمة كمّ هائل من المعارف والخبرات في علم التحليل الجنائي لدى مختلف الشبكات الأعضاء في التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي. وسيواصل المكتب عمله بالتعاون مع التحالف والأجهزة التمكينية من أجل تصنيف هذه المعارف والمعلومات، بإيلاء اهتمام خاص لمجالات مثل التعليم والدورات التدريبية، ومعايير علم التحليل الجنائي، وتنظيم مؤتمرات وحلقات عمل بشأنه، وضمان جودة المختبرات واعتمادها، ووضع مدونات قواعد السلوك/مدونات أخلاقية لعلم التحليل الجنائي. وسيشجع المكتب نقل المعارف بين مؤسسات التحليل الجنائي عن طريق آلية "التوأمة".

جيم- استكشاف مجالات دعم التحليل الجنائي بوجه عام

٢٧- يقدم المكتب الدعم منذ ما يزيد على ستة عقود للدول الأعضاء في مجال علم التحليل الجنائي، وبصفة خاصة في تحليل العقاقير، بهدف ضمان حصول الدول على خدمات جيدة في هذا المجال في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار في المخدرات. وفي ضوء توسيع نطاق ولايات المكتب ليشمل المسائل المتصلة بالجريمة، وكون علم التحليل الجنائي صلة الوصل الاستراتيجية بين العلم والقانون، فإنّ طلب اللجنة من المكتب أن يستكشف مجالات التآزر بين دعمه التقليدي لعمل مختبرات تحليل العقاقير ودعمه لمؤسسات علم التحليل الجنائي بوجه أعم قد جاء في الوقت المناسب.

٢٨- ويرتبط الاتجار بالمخدرات ارتباطاً قوياً بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. واتفاقيات مراقبة المخدرات الدولية الثلاث هي الوسائل الأولية المتاحة للمجتمع الدولي والنظم المتعددة الأطراف للتصدي لهذا الاتجار. ويشمل الدعم التقليدي المقدم للتحليل الجنائي فيما يخص مراقبة المخدرات جوانب منها تحديد المعايير والتوجيه، وإعداد برامج التدريب والمواد المرجعية الموحدة، ووضع الوسائل اللازمة للأنشطة العملية وإتاحة التدريب.

٢٩- ويتحدد العمل الذي يضطلع به المكتب في مجالات أخرى غير مراقبة المخدرات بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.^(٥) ويشمل الدعم العلمي المقدم لتنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تعزيز دور التحليل الجنائي في منع الجريمة وضمان محاكمات عادلة، ولا سيما في إطار إدارة مسرح الجريمة، والاستعانة بالتحليل الجنائي للوثائق في مكافحة الجرائم المتصلة بالهوية.

٣٠- ويتوقف نجاح وعدالة الإجراءات الجنائية والمحاكمات إلى حد بعيد على موثوقية الأدلة المادية ومقبوليتها. ويقرّ الكثيرون بضرورة بناء القدرات على فهم مسرح الجريمة والتحري بشأنه، وذلك بالنظر إلى أنّ الجرائم العابرة للحدود الدولية تستلزم التواصل الفعال بين نظم العدالة الجنائية. ويقتضي ذلك بدوره توحيد الإجراءات الأساسية، بما فيها إدارة مسرح الجريمة، من أجل التوصل إلى نتائج يمكن إقرارها في شتى الولايات القضائية.

٣١- وتعدّ وثائق الهوية المزورة شرطا أساسيا لا للاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين فحسب، وإنما لتحركات الإرهابيين أيضا. ويستلزم منع انتحال الهوية توفر القدرة على كشف الوثائق المزورة ونشر المعلومات الاستخبارية بشأن تلك الوثائق.

٣٢- وفي سياق معالجة المسائل المتصلة بإدارة مسرح الجريمة وفحص الوثائق المزورة، وضع المكتب برامج تدريبية موحدة تتناول موضوعي فهم مسرح الجريمة،^(٦) وفحص الوثائق لدواعٍ أمنية،^(٧) يساهم فيها خبراء تابعون لمنظمات وشبكات شريكة من بينها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والرابطة الدولية لتقنيات التعرف على الهوية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، والشبكة الأوروبية لمعاهد التحليل الجنائي، والوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (برنامج فرونتكس).

٣٣- وتساهم برامج التدريب في تعزيز القدرات الوطنية على التحري الجنائي ومكافحة الجريمة المتصلة بالهوية، لا سيما في البلدان ذات الموارد المحدودة. وكان من بين المستفيدين استفادة مباشرة من هذه البرامج ضباط إنفاذ القانون العاملون في الخطوط الأمامية،

(5) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(6) *Crime Scene Awareness and Investigation Training Programme and Trainers' Guide* (ST/NAR/43).

(7) *Introduction to Security Document Examination: Training Programme and Trainers' Guide* (ST/NAR/44).

ومسؤولو العدالة الجنائية (القضاة والمحامون والمدعون العامون)، ومختبرات التحليل الجنائي، والأكاديميون ومقدمو المساعدة التقنية.

٣٤- كما تتضمن أنشطة بناء القدرات ذات الصلة التي يضطلع بها المكتب إعداد ونشر مواد التدريب، بما في ذلك نمائط التدريب الحاسوبية المكيفة حسب احتياجات البلدان المستفيدة. ولقد أعدّ المكتب مجموعات من أدوات التحري في مسرح الجريمة في إطار برنامج التدريب على فهم مسرح الجريمة والتحري بشأنه. ولقد أتيحت مجموعات الأدوات هذه لضباط شرطة في باكستان وجنوب السودان.

٣٥- وبناء على إقرار الدول الأعضاء بضرورة توفير معايير الجودة للتحليل الجنائي في جميع أنحاء العالم واستخدامها أساساً لتحسين خدمات علم التحليل الجنائي وتعزيز التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، سيواصل المكتب استكشاف سبل دعم التحليل الجنائي بوجه عام، وذلك في إطار ولاياته الحالية والمقبلة واتباع النهج ذاته، والذي يشتمل على تحديد المعايير وإعداد برامج التدريب والمواد المرجعية والأدوات.

دال- التحديات القائمة أمام الحصول على خدمات جيدة للتحليل الجنائي

إدراك أهمية عملية التحليل الجنائي باعتبارها أساس جودة الخدمات المقدمة

٣٦- من بين الأمور التي يمكن أن تؤثر سلباً على جودة الخدمات المقدمة عدم إدراك أهمية الأدلة المادية في مسرح الجريمة وكذلك أهمية فحص تلك الأدلة وضرورة المحافظة على اكتمالها، بدءاً بمسرح الجريمة وحتى قاعة المحكمة. لذا يلزم أن يكتسب جميع الموظفين المعنيين، من أوائل المتدخلين وحتى المستعملين النهائيين للمعلومات، فهما كافياً لعملية التحليل الجنائي برمتها، وللتخصصات الجنائية والخدمات المتخصصة اللازمة. ويلزم كذلك إذكاء الوعي بأهمية بيانات البحث العلمي ونتائج التحاليل المخبرية في كشف ما قد يستجد من تهديدات ومخاطر صحية، وبدور تلك النتائج في دعم جهود مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

البنية التحتية اللازمة لاتباع نهج شامل في التحليل الجنائي

٣٧- لكل بلد من البلدان احتياجاته بخصوص إنتاج واستخدام بيانات ومعلومات جيدة في مجال التحليل الجنائي. فهي لا تحتاج إلى القدرات والمهارات اللازمة فحسب، بل كذلك إلى البنية التحتية الملائمة في مجال التحليل الجنائي. وفي هذا الصدد لا بد من التعاون بين عدد من المؤسسات والدوائر وأوساط المهنيين التي تقدم الدعم لأجهزة إنفاذ القانون والقضاء

والصحة والسلطات التنظيمية. كما لا يوجد نموذج واحد لتوفير خدمات التحليل الجنائي، وإنما يلزم أن تكون هذه الخدمات جزءاً لا يتجزأ من البنية والاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

معايير الجودة المقبولة دولياً ومواءمة الممارسات على نطاق العالم ككل

٣٨- تؤثر نوعية نتائج التحاليل الجنائية تأثيراً هاماً على كل من النظام القضائي وأجهزة إنفاذ القانون ومنع الجريمة والسياسة الصحية، فضلاً عن أثرها في تبادل البيانات وسائر المعلومات الأخرى في مجال التحليل الجنائي على الصعيد العالمي. وبالنظر للتباين في القدرات التقنية للدول الأعضاء من حيث خدمات التحليل الجنائي وخدمات المختبرات، يتعذر المقارنة بين النتائج التي يحصل عليها الخبراء. ومن شأن مواءمة ممارسات التحليل الجنائي على نطاق العالم ككل أن تيسر المقارنة بين البيانات وغيرها من المعلومات في مجال التحليل الجنائي وقبول البلدان وتبادلها لتلك البيانات والمعلومات.

الخبرات والموارد والالتزام بمواصلة التطوير

٣٩- يحتاج مقدمو خدمات التحليل الجنائي في العديد من البلدان للمساعدة على شتى المستويات، بما في ذلك المساعدة على توفير المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتدريب التقني والدعم في مجال ضمان الجودة، وذلك ضماناً لدقة النتائج المحققة وصحتها. ولكن بناء القدرات في مجال تقديم خدمات التحليل الجنائي يقتضي التزاماً طويل الأجل بتنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال، واستثماراً في تطوير مهارات الموظفين ومبادرات ترمي لتغيير الممارسات الراهنة. وهو يستلزم من الحكومات أيضاً أن تضع مسألة بناء القدرات على التحليل الجنائي والقدرات العلمية أو تحسينها أو الحفاظ عليها في صدارة أولوياتها.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٠- تعكس أحكام قرار اللجنة ٥/١٩ إقرار الدول الأعضاء بأهمية التعاون الدولي في مجال علم التحليل الجنائي وأثره الإيجابي في المواءمة على الصعيد الدولي.

٤١- وسيواصل التحالف الاستراتيجي الدولي في مجال علم التحليل الجنائي، بالتعاون مع المكتب، دعم التعاون الدولي بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بإدارة مختبرات علم التحليل الجنائي. وسيساهم الدور المحوري الذي يؤديه التحالف في الدعوة إلى تنفيذ معايير جودة التحليل الجنائي المقبولة دولياً مساهمة كبيرة في تعزيز هذا العلم والارتقاء به على نطاق العالم

ككل. وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع وتدعم الجهود الرامية إلى إقامة شبكات إقليمية لعلم التحليل الجنائي حيثما لا توجد هذه الشبكات.

٤٢- ويعتبر تنسيق أنشطة المساعدة التقنية في مجال علم التحليل الجنائي أمراً هاماً في الحيلولة دون ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى أثر ممكن في مبادرات بناء القدرات. ويُشجّع التحالف وغيره من الشبكات المعنية بمجال التحليل الجنائي على تعزيز الدراسات الاستقصائية الرامية إلى ترشيد استعمال الموارد المحدودة المتاحة لتطوير البنية التحتية الوطنية والإقليمية للتحليل الجنائي، والمساهمة في تلك الدراسات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع مقدمي خدمات علم التحليل الجنائي لديها على المشاركة الفاعلة في تلك الدراسات الاستقصائية.

٤٣- وتدرّك أوساط علم التحليل الجنائي أنّ وضع برامج "التوأمة" يمكن أن يسهم في تحسين خدمات علم التحليل الجنائي المقدمة بأسلوب مجدٍ من حيث التكلفة، عن طريق "مطابقة" مواطن القوة والاحتياجات الخاصة بالأطراف المعنية. كما تعزز آلية "التوأمة" التعاون الدولي وتدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ المعايير المقبولة دولياً على نطاق العالم ككل. وفي هذا الصدد، تُشجّع الدول الأعضاء على دعم مشاركة مؤسسات التحليل الجنائي لديها في تلك المبادرات.